تقييم حقوق الإنسان بعالم الميتافيرس

روان عبد الرؤوف خليل

FDHRD

يناير 2022

تقييم حقوق الإنسان بعالم الميتافيرس

ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان

مؤسسة أهلية – مشهرة برقم 6337 لسنة 2005 – غير حزبية

لا تهدف إلى الربح يخضع نظامها الأساسي للقانون رقم 149 لسنة 2019 الخاص بالجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة.

الموقع الألكتروني: https://www.fdhrd.org/

ALL RIGHTS RESERVED- 2022 ©

FDHRD

المقدمة

أعلن مارك زوكربيرج في أكتوبر2021 خلال المؤتمر السنوي لشركة "فيسبوك" أنه سيتم تغيير اسم الشركة إلى "ميتا"؛ بينما ستظل التطبيقات التابعة للشركة مثل "إنستجرام" و"فيسبوك" و"واتساب" بنفس اسمها دون تغيير. واستعرض مارك زوكربيرج مميزات وخصائص الميتافيرس التي تعمل الشركة على تطويرها وإتاحتها للمستخدمين، وأهم الخصائص هو معايشة الواقع الفعلي ولكن في الواقع الافتراضي؛ كنموذج يحاكي الواقع الحقيقي بكل ما ينطوي عليه.

وجدير بالذكر أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي أصبحت تشهد تطورات سريعة بشكل غير مسبوق عن أي وقت أخر، وتطورات الذكاء الاصطناعي قد تمهد الطريق لحياة أكثر سهولة وتطور وتذليل العديد من العقبات التي طالما واجهت الإنسان قديماً، ولكن من ناحيةٍ أخرى قد تعزز بعض المخاطر وتهدد الأمن البشري؛ فالتطور التكنولوجي السريع "سلاح ذو حدين" وهذا لا يخفى على أحد.

ولا حاجة إلى البيان بأن عالم الميتافيرس هو عالم جديد بالنسبة للجميع أو على الأقل بتطوراته وتحديثاته الحالية، وهذا يطرح عدة تساؤلات متعلقة بإيجابيات وسلبيات عالم الميتافيرس على أوضاع حقوق الإنسان، ولذلك سيتم طرح تصور لعالم الميتافيرس وفقاً للمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وسبل حمايتها.

وفيما يلي، يستعرض التقرير تطبيقات الميتافيرس تفصيلاً، وأبرز إيجابياته وسلبياته، ومدى تأثيره على حقوق الإنسان، والاتفاقيات الدولية التي يجب لتطبيقات الذكاء الاصطناعي مراعاتها قبل تداولها وإتاحتها للمستخدمين.

تكنولوجيا الميتافيرس وبداية ظهورها

مازال اسم "ميتافيرس" يشوبه بعض الغموض وغير متداول بالنسبة لكثير من الناس، ولذلك بدايةً لابد من توضيح اللبس. يتكون اسم "الميتافيرس" MetaVerse من مقطعين الأول "ميتا-Meta" ويعنى "ماوراء"، والثاني "فيرس-Verse" مشتق من كلمة universe وتعنى (عالم)، ويطلق عليها تكنولوجيا "ما وراء العالم"؛ فهي تتيح الوصول للفضاء والرجوع بالزمن للخلف وغيرها لا يمكن تحقيقه في العالم الحقيقي، وتعد أعلى مستويات التكنولوجيا والهدف الأسمى للتطور التكنولوجى هو تحقيق أشياء فوق العادة كما وصف مارك زوكربيرج. باختصار، تكنولوجيا الميتافيرس بمثابة "إنترنت مجسد أنت بداخله"

وينتج الميتافيرس من إلتقاء تقنية "الواقع الافتراضي" المرموز لها بتقنية "VR" مع تقنية اللعب المشترك، وقد تبدو تقنيات الواقع الافتراضي بشكل عام وليدة الاختراع، ولكن على عكس ذلك بدأ ظهورها في عام 1838 عندما طور العالم البريطاني "تشارلز ويتستون" نظارة تعرض الصور بشكل ثلاثي الأبعاد سُميت بـ"الإستريوسكوب".

قسّم مارك زوكربيرج (مطور الميتافيرس) المُزعم إصداره إلى ثلاث أقسام:

الأفق الأول	آفاق المنزل Home horizons	وفيه يستطيع المستخدِم إنشاء نسخة افتراضية لتصميم منزله بالشكل الذي يريده واختيار كل تفاصيل المنزل بنفسه وذلك بمجرد ارتدائه نظارة الواقع الافتراضي. ويستطيع المستخدِم دعوة أصدقائه لمنزله على الميتافيرس لقضاء الوقت معاً ومشاهدة مباراة كرة قدم أو فيلم أو حتى استذكار الدروس.
الأفق الثاني	آفاق العمل Work rooms horizons	حيث يستطيع المستخدِم أو الشركة إنشاء نسخة افتراضية من المكتب أو الشركة؛ لإنجاز مهام العمل المطلوبة، والمشاركة في الاجتماعات، والتفاعل والنقاش مع المدراء وزملاء العمل دون مغادرة المنزل باستخدام نظارة وسماعة الواقع الافتراضي.
الأفق الثالث	آفاق العالم World horizons	يتيح آفاق العالم للطلاب الراغبة بدراسة علم الفضاء والجيولوجيا؛ لمحاكاة هذه العلوم؛ فقد تتيح لهم فرصة الذهاب إلى القمر ودراسة الحفريات القديمة من أزل العصور. وإتاحة السفر عبر القارات فيتيح للشخص السفر من دولة لآخرى دون أن يغادر منزله.

ومما سبق ذكره نستخلص أن رغبة شركة الميتافيرس والتطور التكنولوجي الهائل ترغب أن تتم التفاعلات البشرية في الواقع الفعلي فقط أو حتى تتوقف عند الأنترنت من خلف تطبيقات الهواتف الذكية؛ بل تتعدى ذلك وتُدمج المسار الأول والثاني في مسار ثالث وهو محاكاة ومعايشة الواقع الحقيقي بأدق تفاصيله ولكن في الواقع الافتراضي.

ففي عالم الميتافيرس (الماورائي) سيتمكن البشر من العمل من المنزل، والتسوق، والتعليم والترفيه والالتقاء وممارسة شتى العادات اليومية افتراضياً، وهذا ليس بشكل خيالي بل تتعمد شركة فيسبوك محاكاة ذلك مع الشعور المادي بالأشياء من خلال تحويل شخصية المُستخدم إلى هولوجرام أو أفاتار، فكأن المستخدِم يصدر صورة طبق الأصل من نفسه بميوله ورغباته وسماته الشخصية.

ولعل الأكثر دهشة، هو رغبة زوكربيرج في إضافة إمكانية تحقيق الأحلام التي فشل الأشخاص عن تحقيقها في الواقع مثل دراسة مجال معين، العيش في دولة مختلفة، اعتلاء منصب معين أو شغل وظيفة معينة. والسفر عبر الزمن، كالعودة للعصور القديمة مثل عصر القدماء المصريين والعصور اليونانية والرومانية القديمة ويتيح السفر لأي حقبة كإنك جزء منها.

مميزات وعيوب تقنيات الميتافيرس من نظرة حقوقية

لا مجال للشك أن في كل شيء حولنا نعمة ونقمة ويتوقف ذلك حسب طريقة الاستغلال، وتقنية الميتافيرس Metaverse كذلك لها مزايا وعيوب.

أولاً: مميزات الميتافيرس Metaverse

تنطوي تقنيات الميتافيرس على عدة مميزات؛ فالتطور التكنولوجي والإمكانيات المستحدثة التي تطرحها ستذلل العديد من الصعاب والعراقيل التي طالما واجهت الإنسان؛ ولعل أبرز هذه المميزات هو إمكانية خلق فرص عمل جديدة لم تكن موجودة قبل ذلك، كما ستفتح آفاقاً واسعة أمام صناع المحتوى، وتفتح مجالات أمام شركات التسويق؛ حيث قالت شركة "ميتا" إنها تخطط لتوظيف 10 آلاف شخص في الاتحاد الأوروبي على مدى السنوات الخمس المقبلة للمساعدة في بناء ما يسمى ميتافيرس، وهو عالم ناشئ عبر الإنترنت، حيث يوجد الناس ويتواصلون في مساحات افتراضية مشتركة.

فقد تزيد فرص **تعزيز التواصل بين مختلف فئات البشر بجنسياتهم المختلفة وطبقتهم الاجتماعية المنتمين لها وغيرها**؛ قد تزيد فرص تعزيز الاتصال المباشر مع المسئولين الحكوميين لإرسال الشكاوى والمقترحات والتعبير عن المتطلبات بطريقة أسرع من الطرق التقليدية المتعارف عليها؛ حيث عبّرت دول عن عزمها لإنشاء سفارات لها في عالم الميتافيرس من بينهم جزيرة باربادوس فهي في طريقها لتصبح أول دولة في العالم تفتح سفارة "ميتافيرس"، وكتبت المنصة على تويتر: "فخورون جداً اليوم بالترحيب بحكومة باربادوس في ديسينترالاند، وإنشاء أول سفارة ميتافيرس في العالم."، وكان من المتوقع افتتاح هذه السفارة في يناير الماضي بعد إعلان هذه الجزيرة وضع اللمسات الأخيرة لسفارتها بالتعاون مع "سومنيوم سبيس" و"سوبر ورلد" وهي منصات تابعة للميتافيرس.

ومن ضمن الإيجابيات أيضاً، تعزيز **فكرة العمل عن بعد** والتي ظهرت لها أمسّ الحاجة في فترة تفشي جائحة كوفيد-19، وستوفر التقنيات التي تطرحها الميتافيرس العديد من الوقت والجهد. وقد تساعد أيضاً، ذوي القدرات الخاصة والذين يعانون من أمراض عقلية في قضاء احتياجاتهم، وتسهيل الحياة عليهم، وربما سد بعض الاحتياجات التي فشل الواقع الفعلي في سدّها.

وقد تساعد تقنيات الميتافيرس على **توطيد أواصر الأفراد بشكل عابر للحدود**؛ فسيكون متاحاً عقد حفلات زفاف من خلالها وحضور المدعوين من كل أنحاء العالم وقد حدث نموذج مصغراً لهذا بالفعل؛ حيث من المقرر زواج هنديان في السادس من فبراير وقد صرّح العريس أن والده المتوفي سيحضر هذا الحفل. وذلك في أجواء مستوحاة من سلسلة "هاري بوتر" الشهيرة، أمام مدرسة هوغوورتس، في تكلفة ستزيد عن 10 آلاف دولار.

وكذلك، **تدعم تطبيقات الميتافيرس الاقتصاد الرقمي** Digital Economy، والذي أصبح ضرورة للدول المتقدمة والنامية؛ حيث يستطيع الأفراد والشركات خلق فرص جديدة وبيع وشراء السلع، ومساعدة رواد الأعمال في تيسير إجراءات المشروعات والأفكار الريادية الخاصة بهم، كما تعزم العديد من الشركات التجارية إقامة متاجر لها في الميتافيرس؛ وتهدف المتاجر إلى جعل العالم أكثر انفتاحا وتواصلا، وفقا لوثائق الشركة التي اطلعت عليها صحيفة "ذا تايمز"، كما تهدف أيضا إلى إثارة مشاعر مثل "الفضول والقرب" بالإضافة إلى الشعور بالترحيب أثناء تجربة سماعات الرأس في "رحلة خالية من الحكم"، وفقا للوثائق.

ثانياً: مساوئ وعيوب تقنيات الميتافيرس

يعد العيب الأبرز المتوقع من تقنية الواقع الافتراضي عبر الميتافيرس، هو زيادة ارتباط المستخدمين بالواقع الافتراضي والارتباط بالأوهام لدرجة تصل إلى **الإدمان،** والعزوف عن الواقع الفعلي الحقيقي.

وتعد أكثر فئة مهددة هم **الأطفال،** لأنهم مازالوا نشء وغير قادرين على التمييز وإدراك ما هو نافع وما هو ضار لهم، فمن الممكن اندماجهم في الواقع الافتراضي وارتباطهم بالألعاب والشخصيات الوهمية تجعلهم غير قادرين على الاندماج والتفاعل في الواقع الحقيقي؛ مما قد تزيد إصابتهم بالأمراض العقلية والنفسية مثل التوحد والرُهاب الاجتماعي والخوف المزمن والقلق والوساوس القهرية وغيرها. وقد يعرض الأطفال للعديد من الانتهاكات من **الاستغلال الجنسي، واستغلالهم في البِغاء والإباحية والإتجار بهم.**

وقد تزيد من **التنمر وممارسة التمييز والعنصرية بين مختلف الفئات البشرية؛** فنحن في ظل هذه الحقبة التكنولوجية عبر تطبيقات الفيسبوك وإنستجرام وغيرها، نجد العديد من حالات التنمر والإساءة بالقول والتهكم مما أصّل وجود العديد من الآفات المجتمعية والانحرافات السلوكية.

فكيف يمكن تصور شخصياتنا الحقيقية على هيئة "هولوجرام" مع إمكانية الشعور المادي والمعنوي بالأشياء، وهل هناك ما لا يضمن ممارسات العنف اللفظي والتنمر والتمييز في ظل العيش في العالم الافتراضي. وبموازاة فكرة إمكانية توفير فرص عمل للعديد من الأفراد، إلا إنها **قد تُفقد آخرين وظائفهم نتيجة الاعتماد على الشخصيات الوهمية "الهولوجرام".**

وقد تعرض تقنيات الميتافيرس والواقع الافتراضي المستخدمين **لإشكاليات تتعلق بالخصوصية والأمان؛** حيث أن شدة الانفتاح وتجسيد الشخصية بشكل فعلي؛ قد يؤدي لتسريبات أو انتهاكات للخصوصية ومشكلات متعلقة بالتجسس ولايكون على مستوى الأفراد فقط؛ بل على مستوى الدول؛ مما يعرض الأفراد والدول للترهيب وغياب الأمن.

وقد **تؤثر سلباً على السياحة،** من المعروف أن السياحة هي مصدر رئيس للعملة الصعبة، وقد تتأثر وتتراجع اقتصاديات الدول في حال تأثرها، فمن خلال قدوم السائحين من مختلف دول العالم تُدر العملات الصعبة على الدول، فإذا أصبحت زيارة هذه المعالم السياحية افتراضية كأداء الحج افتراضياً، أو جولة في أهرامات الجيزة افتراضياً، أو زيارة برج إيفل وغيرها من العالم يؤدي إلى تقلص عوائد الدول من قطاع السياحة، ولا شك أنه سيقوض اقتصادها.

صدامات وجدالات بين الشركات متعلقة بتقنيات الميتافيرس

في خضم إعلان زوكربيرج عن اسم شركته الجديد"ميتا" وسياسات وتحديثات الشركة، فجرّت "فرانسيس هوجن" الموظفة السابقة في شركة "ميتا" عدة تسريبات ووثائق سرية أثناء مثولها أمام الكونجرس الأمريكي؛ مفادها **أن أبحاث وتقنيات شركة ميتافيرس المستحدثة أُثبت أنها تؤثر سلباً وتدمر حياة الملايين من المستخدمين.** وصرّحت "هوجن" أن الشركة أجريت عدة أبحاث سرية أثبتت أن تطبيقات الشركة يوجد بها خللاً خوارزمياً **يعزز خطاب الكراهية والمعلومات المضللة للمستخدمين؛** وهذا

ينعكس إيجاباً على إيرادات الشركة من الإعلانات. وأوضحت أن سياسات الشركة لا تحافظ على الخصوصية رغم ادعاء الشركة أنها تحمي خصوصية المستخدمين.

في هذا السياق، أعلنت شركة Appleآبل أنها ستضيف خاصية الحفاظ على الخصوصية لمستخدميها رداً على شركة ميتافيرس، حيث أنها ستسأل المستخدمين عند تحميل أى تطبيق بسماح التطبيق بتتبع نشاطهم أم عدم السماح؛ وهذا أزاد التوتر بين شركة ميتا وشركة آبل.

هل تعزز الميتافيرس حقوق الإنسان؟

لا جدال الآن، أن الهواتف الذكية ومواقع التواصل الاجتماعي باتت جزء لا يمكن الاستغناء عنه في حياتنا اليومية. ولكن ربما يتبادر لأذهاننا تساؤل حول، في ظل التطور والتوسع التكنولوجي الهائل هل سيعزز ذلك من حقوق الإنسان وقيم الإنسانية؟

إن أبرز قيم حقوق الإنسان تكمن في الحرية والمساواة والشعور بالأمن والتعايش السلمي وحق التملك واحترام الإنسان، وتكفل حقوق الإنسان حقوقاً مدنية وسياسية وثقافية واجتماعية للأفراد. وبالنظر إلى خصائص تقنيات الواقع الافتراضي في ظل الميتافيرس، يمكن بناء تصور لحقوق الإنسان كالتالي:

1-حرية الرأي والتعبير:

إن الحرية بمجملها تنطوي على حرية الفكر والرأي والتعبير وحرية الاعتقاد، وذلك وفقاً للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وأتاحت تقنيات الواقع الافتراضي تجسيد الأشخاص ولعبت على شعورهم المادي والمعنوي للأشياء؛ وقد يعرض ذلك العديد من الراغبين في التعبير عن رأيهم إلى حكرّهم والتخنيق عليهم، وعدم السماح لهم بحق الحرية. خاصة أن الدول تلتزم بحق الإنسان في التعبير عن رأيه ما لم يمس الأمن والسلامة الشخصية للأفراد والسلامة والآداب العامة.

ومن جانب أخر، ممكن إتاحة مساحة واسعة من التعبير عن حرية الرأي بما يتنافى مع العديد من القيم في المجتمعات وفقاً للاختلافات الثقافية؛ فهناك مجتمعات لا تقبل الترويج لفكرة المثلية الجنسية وتحرمها قانونياً، ومن الممكن أن يؤدي الانفتاح الهائل الذي سيتيحه الميتافيرس للترويج ونشر أفكار على نقيض قيم وتشريعات بعض الدول، ويؤدي ذلك إلى الحراك الاجتماعي. إذ إن حرية الرأي والتعبير من الحقوق التي لها استثناءات تقييدية بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

2-المساواة:

يجب معاملة الناس بنفس الطريقة وتمتع الجميع بالكرامة، ومعاملة بعضهم البعض بروح الإخاء، والمساواة؛ فالمساواة هي قلب حقوق الإنسان وهذه المادة الأولى التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ كما يتسع نطاقها ليشمل تداول هذه التقنيات في دول العالم النامي كما في دول العالم المتقدم؛ حتى لا تحرم دول من مميزات التطور التكنولوجي وتطبيقات الواقع الاجتماعي، وجدير بالذكر أن الاتحاد

الأوروبي يلعب دورًا مهمًا في تشكيل القواعد الجديدة للإنترنت. كما يقود صانعو السياسة الأوروبيون الطريق في المساعدة على تضمين القيم الأوروبية في الأعمال اليومية للإنترنت، مما يتضح أن الاتحاد الأوروبي يضع سياسات الميتافيرس على أساس القيم الأوروبية دون الالتفات للدول الإفريقية والآسيوية في صياغة السياسات المتسقة مع القيم الخاصة بها.

من المؤكد، أن تداعيات الميتافيرس قد تكون لها مزايا إيجابية قد تؤدي للتسهيل وتيسير الإجراءات اليومية في التعليم والطب والتجارة وغيرها من المجالات، وجدير بالذكر وجود فجوى كبرى بين دول الشمال ودول الجنوب في وعمليات الإصلاح والتنمية، وقد عززت العولمة هذه الفجوات أكثر فأصبحنا إزاء دول عالم أول ودول عالم ثالث، ومن المؤكد أن الدول المتقدمة هي أول ما ستتمتع بتقنيات الميتافيرس، ولكن هل ستجد الدول النامية نفس الحظ من الإمدادات التقنية للميتافيرس، خصوصاً أن الدول الثانية تعاني من أزمات وضعف في البنية التحتية التكنولوجية.

3-التحرر من التمييز:

كما نصّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ فلكل شخص حق التعبير عن حقوقه بغض النظر عن دينه أو جنسه أو لونه أو جنسيته، ومتوقع أن تقنية الواقع الافتراضي قد لا تعزز ذلك؛ فقد يظهر تمييز عنصري بين مختلف الفئات أو الطوائف أو المذاهب والتعرض للتنمر والسخرية، وقد يعزز ذلك خطابات الكراهية بين الأفراد والشعوب؛ خاصة بعد تسريبات "فرانسيس هوجن" الموظفة السابقة بشركة ميتافيرس.

وهذا ما شددت عليه المفوضية السامية بالأمم المتحدة "سندعم تحليل آثار الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والتمييز وخطاب الكراهية في الفضاء الرقمي على حقوق الإنسان، وسنعمل على تحديد وتوضيح المبادئ وأفضل الممارسات. وسنتعاون مع الحكومات والقطاع الخاص لحماية حقوق الإنسان في الفضاء الرقمي، ومعالجة التمييز الرقمي وخطاب الكراهية. كما سنساعد على معالجة الفجوة الرقمية وسنسعى لدمج حقوق الإنسان على صعيد عمل منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال".

4-الأمان والخصوصية:

الخصوصية والأمان هي وضع حدود للتدخل في حياة الفرد ولها أربع وجوه، تشمل: **خصوصية المعلومات** المسئولة عن تنظيم تداول المعلومات للأفراد، **وخصوصية الجسد**؛ لحماية الجسد من أي ضرر محتمل أو إجبار الفرد على شيء دون موافقته، **وخصوصية الاتصالات والتواصل** والتي تشمل امن المراسلات والاتصالات الشخصية للفرد دون التنصت أو التجسس عليها، **وخصوصية الحيز المكاني** كمكان إقامة الفرد ومكان عمله. وتقنية الميتافيرس تستهدف جمع البيانات عن الأفراد من مقر إقامتك ومكان عملك وتفاصيل الاتصال لتصميم عالمك الخاص على الميتافيرس، وهذا يعني المزيد من التدخل في الرقابة الحكومية والخاصة

في هذا السياق، نصّت المادة (3) من الإعلان العالمي بأن لكل فرد الحق في الأمان على نفسه، والمادة"12" من الإعلان ذاته:"لا يجوز تعريضُ أحد لتدخُّل تعسُّفي في حياته الخاصة أو في شؤون أسرته

أو مسكنه أو مراسلاته، ولا لحملات تمسُّ شرفه وسمعته. ولكلِّ شخص حقٌّ في أن يحميه القانونُ من مثل ذلك التدخُّل أو تلك الحملات".

هذا إلى جانب المادة 17 (2) في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتي نصت على "حق كل شخص في عدم التعرض، على نحو تعسفي أو غير مشروع لتدخل في خصوصياته أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته ولا لأي حملات لا قانونية تمس بشرفه أو سمعته. وترى اللجنة أنه يلزم ضمان هذا الحق في مواجهة جميع تلك التدخلات والاعتداءات سواء أكانت صادرة عن سلطات الدولة أم عن أشخاص طبيعيين أو قانونيين". والالتزامات التي تفرضها هذه المادة تقتضي أن تعتمد الدولة تدابير تشريعية وغيرها من التدابير اللازمة لإعمال الحظر المفروض على تلك التدخلات والاعتداءات فضلا عن حماية هذا الحق. فنجد أنه قد لا يعزز الواقع الافتراضي ذلك؛ فقد ينتهك خصوصيتهم ويعرض المستخدمين للابتزاز الإلكتروني وتسريب بيانات شخصية عنهم وقد يقعوا ضحايا لعمليات النصب والاحتيال؛ مما يفقدهم الشعور بالأمن والثقة. وهذا شهدناه بالفعل على مواقع التواصل الاجتماعي؛ فكيف سيصبح الوضع في ظل التطور الهائل؟

خاصةً، أن تقنيات الميتافيرس تستهدف محاكاة الواقع تماماً، مثل التعاقد في مجال ريادة الأعمال، وبناء الدول سفارات لها وشراء أراضي مخصصة لذلك؛ مما قد يغذي انتهاك الخصوصية والأمان، وليس أمن الأفراد فقط بل الأمن القومي للدول؛ فقد يسهل تسريب معلومات استخباراتية وتكتيكية عن الدول، ولذلك لابد أن تتعهد إدارة الشركة بحماية أمن وخصوصية الدول والمستخدمين الأفراد وتوفير كافة السبل لضمان ذلك؛ إذ إنه حتى الآن، لم يتمكن تحقيقه على مواقع التواصل التابعة لشركة "ميتا".

وقد شهدنا استخدام حيل معينة لحكومات بعض الدول للتلاعب بأصوات الناخبين وتوجيهها بشكل داعم لسياساتهم؛ حيث تفتقر المنصة تمامًا إلى آلية المساءلة عن التجمعات والمؤامرات والقتل العشوائي وحروب العصابات والسرقة والعنصرية والاتجار وغير ذلك الكثير الذي سيحققه المستخدمون سيئون السمعة على الإنترنت.

5- حماية الأطفال:

وفق كل اتفاقيات الطفل التي تهدف لصيانة حقوقه وتنشئته تنشئة سليمة؛ وأكثر فئة مهددة هم الأطفال-كما أشارنا سابقاً- فقد يقعوا ضحايا للاستغلال الجنسي ويزيد من فرص الإتجار بهم وزيادة الأمراض النفسية وهم فئة مستضعفة غير قادرة على التمييز والدفاع عن أنفسهم، فقد يتعرضوا الأطفال للاعتداء من خلال سماعات الرأس أو صورهم الرمزية وهي إجراءات يصعب توثيقها لضمان حقهم القانوني.

قد تظهر أيضًا جرائم المواد الإباحية والفحش على الإنترنت داخل الميتافيرس. على سبيل المثال، في تطبيق Second Life، ظهرت بعض المشكلات مثل تصميم الصور الرمزية للأطفال الإباحية من قبل بعض المستخدمين واستخدامها في الصور الإباحية، أو حتى التجارة بها. علاوة على ذلك، فإن هذا الوضع يتسبب في تعرض القاصرين لمثل هذا المحتوى والوصول إليه بسهولة. وهو ما يحتمل حدوثه على الميتافيرس.

وفي خضم ذلك، فقد تمنح المادة 34 (3) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان الأطفال الحق في حمايتهم من الاستغلال الاقتصادي. كما تفرض المادة 19 من اتفاقية حقوق الطفل على الدول التزاماً شاملاً لاتخاذ "جميع الإجراءات التشريعية والإدارية والتعليمية الملائمة لحماية الطفل من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساء البدنية أو العقلية او المعاملة المنطوية على إهمال أو استغلال بما في ذلك الاستغلال الجنسي

6- حقوق المرأة:

قد تتعرض فئات كثيرة خاصةً السيدات والفتيات في ظل تقنيات الواقع الافتراضي للتحرش اللفظي أو التعدي عليهم جسدياً أو التمييز ضدهم؛ لأنها تقنية تستهدف الشعور المادي والحسي بالأشياء؛ وكل هذه الممارسات هي مرفوضة أمام القوانين الوطنية والدولية. وهناك أحكام في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري تلزم الدول الأطراف على ضرورة اتخاذ ما يلزم من تدابير لحماية أصحاب الحقوق من التمييز في المجال الخاص.

وبالفعل، قد شهدنا واقعة اغتصاب سيدة تُدعى "نينا جين باتيل"، والتي تبلغ من العمر 43 سنة وأم لأربعة أطفال، والمدهش أنها تعمل نائباً في أحد شركات التكنولوجيا التي تعمل في مشروع الميتافيرس، حيث بعد انضمامها للميتافيرس وتصميم الأفاتار الذي يطابقها، تعرضت للتحرش اللفظي من جانب 3 أو 4 شخصيات رمزية ذكورية، ثم تعرضت صورتها الرمزية للاغتصاب الجماعي، مما دفعها للتنكيل وانتقاد ذلك؛ وقالت أن هؤلاء المغتصبين استمروا بالإساءة في القول لها مثل " لا تتظاهري بأنك لم تستمتعي بالأمر" وعبارات بذيئة مماثلة. وفي هذا الصدد، قالت أنها وقت حدوث الواقعة لم تستطع من تفعيل خاصية "حاجز الأمان" التي توفرها هذه التقنية إثر صدمتها مما حدث.

وقد يكون الأمر مبالغ فيه إذ ادعينا أنها تجربة مشابهة للواقع تماماً، ولكن أكدت "باتيل" للصحافة أن ما حدث أثر على استجابتها الفسيولوجية والنفسية كما لو كان ذلك فعلياً في الواقع، لأن ما تتيحه هذه التقنية يصعب على المرء التمييز بينه وبين الواقع الحقيقي.

ومن جانبه، صرحت شركة "ميتا" أن الأمر ما زال قيد التطوير والتحسين لفعاليات الأمان وأن الشركة آسفة لما حدث. لذلك، ينبغي على الشركة الالتزام بتوفير إجراءات الحماية والأمان، حتى لا يصبح الميتافيرس وسيلة ومساحة آمنة للجرائم ولإبراز جانب الشر في البشر. فنحن إزاء جرائم افتراضية مثل الاغتصاب الافتراضي، والقتل الافتراضي، والسرقة والترهيب الافتراضي تستدعي تشريعات جديدة ومستحدثة لردع المجرمين الافتراضيين.

7- حماية ذوي الإعاقة:

شهدنا دون التطور وقائع تنمر عديدة في بعضها أدت لحالات انتحار طالت جميع الفئات من الشخصيات العامة والأفراد العاديين لدرجة أن التنمر أصبح ظاهرة تستدعي تفسير أسبابها والبحث عن حلول، وطالت وقائع التنمر والسخرية أيضاً ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة، وبالعودة إلى الاتفاقيات الدولية نجد أنه تلزم المادة 5(2) من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الدول الأطراف بحظر أي تمييز على أساس الإعاقة وتكفل لهم الحماية المتساوية والفعالة من التمييز على أي أساس مع ضرورة

اتخاذ كافة التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتعليمية لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة داخل وخارج منازلهم من جميع اشكال العنف والاعتداء بما في ذلك جوانبها القائمة على نوع الجنس بموجب المادة 16 (1).

وقد شرعت العديد من الدول في عدة تشريعات لحوكمة التنمر وتوقيع عقوبة على المتنمرين مثل مصر في قانون العقوبات بأن من يثبت عليه تهمة التنمر فيعاقب بالحبس مدة لا تقل عن 6 أشهر وغرامة 10 آلاف جنيه وقد تزيد، وتُشدد إذا كانت ضد ذوي الإعاقة بالحبس سنة وغرامة 20 ألف جنيه.

ومما سبق ذكره، لا يمكن إنكار قدرة الذكاء الاصطناعي على خدمة الإنسان، كما لا يمكن أيضاً إنكار قدرته على تغذية الانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان.

خاتمة

مما سبق ذكره، فالتطور التكنولوجي هو أمر ضروري في ظل متطلبات ومتغيرات الواقع، ولكن يجب توافره بضمانات قانونية ملزمة، وطرّح التطورات تدريجياً حتى يتيح فرصة للعقل البشري على استيعاب ذلك. وقبل التطور التكنولوجي يجب التثقيف بحقوق الإنسان وتوعية الأفراد بحقوقهم؛ لأن صلاح الأفراد هو أمر ضرورى لسيادة وتعزيز حقوق الإنسان في مختلف المجتمعات.

ويقع على الحكومات الوطنية دوراً هاماً في ظل هذه التطورات التكنولوجي وأهمها: رصد تطبيقات الذكاء الاصطناعي ودراسة تأثيرها؛ لتخفيف المخاطر المهددة لحقوق الإنسان؛ وتعديل تشريعاتها؛ لضمان حقوق الأفراد حتى على المواقع الافتراضية. ويقع على عاتقها مسئولية الموافقة على عبور هذه التقنيات لحدودها؛ فقد لا تكون متناسبة مع قيم وثقافة المجتمع؛ وفي حالة السماح بدخول هذه التقنيات والاعتراف بها لابد من وضع ضوابط لإحكام ذلك. ويجب على الحكومات التأكد من تطبيق المبادئ الدولية الـ 13 بشأن تطبيق حقوق الإنسان على مراقبة الاتصالات، وإعادة تأكيد الامتيازات الحالية ضد التدخل الحكومي، وتوسيع نطاق الحماية القانونية لتشمل أنواعًا أخرى من البيانات، مثل البيانات النفسية والسلوكية والاستنتاجات المستمدة منها.

وهناك مسئولية تقع على عاتق الشركات وخاصةً الكبرى تتمثل في ضرورة إعلام العامة عن تطورات الذكاء الاصطناعي والالتزام بالوضوح والشفافية، كما توجد مسئولية على كاهل الأفراد، في تثقيف أنفسهم لزيادة الوعي لمعرفة ما هو صالح أو فاسد لهم، وحماية مجتمعاتهم من الأخطار والسموم التي تبث عبر تطورات الذكاء الاصطناعي وانتقائها جيداً. ويجب أن تكون الشركات واضحة مع المستخدمين بشأن من يمكنه الوصول إلى بياناتهم، بما في ذلك البيانات التي يتم مشاركتها كجزء من شروط التوظيف أو الالتحاق بالمدارس، واعتماد سياسات شفافية قوية، مع الإشارة صراحةً إلى أغراض ووسائل معالجة البيانات، والسماح للمستخدمين بذلك بشكل آمن الوصول إلى بياناتهم ونقلها.

وكل ما سبق عرضه لا يعني أن التطورات التكنولوجية سلبية؛ بل مؤكد أنها تنطوي على العديد من الإيجابيات؛ ولكن هو مجرد تصور عن وضع حقوق الإنسان في ظل التطورات التكنولوجية الهائلة التي أصبحت تحدث في لمح البصر؛ لسد هذه الثغرات قبل ترسيخ هذه التقنيات.